أثر الامن الحضري في اعادة الاعمار الحضري
لمدينة بعقوبة

م. ذكرى خليل ابراهيم
مديرية تربية الرصافة الاولى- العراق

مقدمة:

تُعد مدينة بعقوبة، مركز محافظة ديالى، أحد اهم المدن العراقية التي عاشت ظروفًا أمنية وسياسية معقدة منذ عام (2003) ، مما انعكس بشكل مباشر على بنية المدينة التحتية ومشهدها العمراني، فالتوترات الأمنية والعمليات العسكرية تسببت في تدمير واسع للوحدات السكنية والطرق، والجسور، وشبكات الماء، والكهرباء، فضلًا عن نزوح سكانها وانكماش الأنشطة الاقتصادية، وفي المقابل، فإن حقب الاستقرار الأمني النسبي أتاحت المجال لعودة بعض مظاهر الإعمار، سواء بالمشاريع الحكومية أو المبادرات المحلية، ومن هنا برزت أهمية دراسة العلاقة بين الأمن الحضري وجهود إعادة الإعمار الحضري، إذ أن استدامة أي عملية إعمار تعتمد بالدرجة الأساس على وجود بيئة آمنة ومستقرة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن مدينة بعقوبة ما تزال تعاني من فجوة واضحة بين حجم الدمار الذي لحق بها خلال الحقب الأمنية غير المستقرة، وبين حجم الإنجازات المتحققة في إعادة إعمارها.

أسئلة البحث:

ما أثر الأمن الحضري في إعادة الإعمار الحضري لمدينة بعقوبة؟

أهداف البحث:

تحليل واقع الأمن الحضري في مدينة بعقوبة بعد 2003،والتعرف على انعكاس الأمن على جهود إعادة الإعمار الحضري، وبيان التحديات التي تعرقل عمليات الإعمار في ظل ظروف غير مستقرة، لوضع حلول واستراتيجيات لتعزيز الأمن الحضري وضمان استدامة الإعمار.

أهمية البحث:

يسهم في إثراء الدراسات الجغرافية الحضرية التي تربط بين الأمن والتنمية العمرانية، ويقدم معطيات يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار المحليون في محافظة ديالى،ويوضح أن تحقيق الأمن الحضري ليس مجرد قضية عسكرية، بل هو أساس لبناء مدينة حديثة مستدامة.

منهج البحث:

استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الواقع الأمني والعمراني وتحليل العلاقة بينهما، فضلًا عن استعمال المنهج التاريخي، لتتبع تطور الأوضاع الأمنية والعمرانية خلال المدة (2003–2024)،والمنهج المقارن لمقارنة حقب الاستقرار الأمني بحقب عدم الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الامن الحضري، الاعمار الحضري، مدينة بعقوبة

The Impact of Urban Security on the Urban Reconstruction of Baqubah

Dhikra Khalil Ibrahim Al-Amiri

Abstract

Baqubah ، the capital of Diyala Governorate ، is one of the most important Iraqi cities that has experienced complex security and political conditions since 2003. This has had a direct impact on the city's infrastructure and urban landscape. The current study investigates the gab between the destruction during war times and the non-accomplished reconstructions of Baqubah city. The study also examines the role of the urban security in the reconstruction of the city as well as highlighting the obstacles that challenge the reconstruction process in the time of unstable circumstances to provide practical solutions that support the reconstruction under security existence. By adopting analytical discretional discourse ، the study uses the historical context to trace the development of the security and urban situations during (2003_2024) with a comparative discourse to compare and contrast between stable and non-stable periods.

Keywords: Urban security ، urban reconstruction ، Baqubah city.

المقدمة:

يحتل الأمن مكاناً بارزاً عند المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل. كما يعتبر الأمن نعمة عظيمة لا توازيها نعمة من نعم الله عز وجل التي منَّ بها على عباده المؤمنين، ولا يمكن أن تتحقق الحياة البشرية المستقرة إلا بها فكل ضروريات الحياة وكمالياتها مرهونة بالأمن والعبادة، والعلم، والصناعة، والتجارة، والزراعة، والاقتصاد والسفر والإقامة، وجميع النشاطات الأخرى تتوقف على توفر الأمن للناس حتى يستطيعوا أن يؤدوا واجباتهم على أفضل وجه.(محمد،2007، ص32)

" تعد مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى من المدن العراقية التي مرت بظروف امنية متقلبة كان لها تأثيراً مباشراً على بنيتها المكانية وتطورها العمراني، فقد تعرضت خلال فترات متباينة الى ازمات أمنية وسياسية انعكست سلباً على مستوى تقديم الخدمات العامة ومشروعات الإعمار، مما جعلها انموذجاً واضحاً لمدن ما بعد النزاع في العراق(UNDP، 2023).

يعد الأمن الحضري احد اهم المرتكزات الأساسية لتحقيق اي عملية تنموية حضرية مستدامة، إذ يرتبط الاستقرار الأمني ارتباطاً وثيقاً بامكانية تنفيذ الخطط العمرانية واستقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية (UN-Habitat، 2023).

كما ان ضعف الأمن الحضري يؤدي إلى تباطؤ عملية إعادة الإعمار، وتراجع الانشطة الاقتصادية، وهجرة سكان المدن إلى مناطق أكثر استقراراً، في حين يسهم تحسن الاوضاع الأمنية في تعزيز الثقة بالمؤسسات المحلية وإعادة تأهيل بنيتها التحتية والخدمات. (Al-Dulaimi، 2021).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن مدينة بعقوبة ما تزال تعاني من فجوة واضحة بين حجم الدمار الذي لحق بها خلال الفترات الأمنية غير المستقرة، وبين حجم الإنجازات المتحققة في إعادة إعمارها. والسؤال الجوهري هو:

- ما أثر الأمن الحضري في إعادة الإعمار الحضري لمدينة بعقوبة؟

- هل تحسن الامن الحضري يسرع من وتيرة الاعمار الحضري في مدينة بعقوبة ؟
- هل هناك علاقة تبادلية بين الامن الحضري والاعمار الحضري ؟

هدف البحث

تحليل واقع الأمن الحضري في مدينة بعقوبة بعد عام(2003) ،والتعرف على انعكاس الأمن على جهود إعادة الإعمار الحضري،وبيان التحديات التي تعرقل عمليات الإعمار في ظل ظروف غير مستقرة، من اجل وضع حلول واستراتيجيات لتعزيز الأمن الحضري وضمان استدامة الإعمار.

أهمية البحث

يسهم في إثراء الدراسات الجغرافية الحضرية التي تربط بين الأمن والتنمية العمرانية، كما يقدم معطيات يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار المحليون في محافظة ديالى،ويوضح أن تحقيق الأمن الحضري ليس مجرد قضية عسكرية، بل هو أساس لبناء مدينة حديثة مستدامة.

منهجية البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الواقع الأمني والعمراني وتحليل العلاقة بينهما، فضلا عن استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور الأوضاع الأمنية والعمرانية خلال المدة (2003–2024)،والمنهج المقارن لمقارنة فترات الاستقرار الأمني بفترات عدم الاستقرار.

حدود البحث

- الحدود المكانية: تمثلت بحدود قضاء بعقوبة الإدارية، الذي يقع في القسم الجنوب الغربي من محافظة ديالى ،يتكون القضاء من ثلاث وحدات ادارية فقط وهي بعقوبة المركز وبني سعد وكنعان ، وفي منتصف سنة(1997) أعيدت ناحية بهرز كناحية فأصبح القضاء يتكون من اربع وحدات الى أن اعيدت العبارة كناحية سنة(2002) ليعود القضاء الى خمس نواحي ،وللقضاء حدود مشتركة مع قضائي الخالص والمقدادية من جهة الشمال، ومع قضائي المقدادية وبلدروز من جهة الشرق،بينما يشكل قضاء المدائن من محافظة بغداد حدوده الجنوبية ،وكل من قضاء الخالص بما فيه ناحية هبهب وقضاء الزهور والاعظمية حدوده الغربية،(الخريطة (1)،اما الحدود الفلكية لمنطقة الدراسة فهي

الواقعة ما بين دائرتي عرض(0 24°33 40-33°54) شمالا وبين خطي طول (° 40 22°44-20 57 44) شرقاً. (الدليمي،2005،ص21)

- الحدود الزمانية: دراسة اثر الامن الحضري في الاعمار الحضري لمدينة بعقوبة للمدة من عام (2003 – 2024) م.

خريطة(1) موقع قضاء بعقوبة

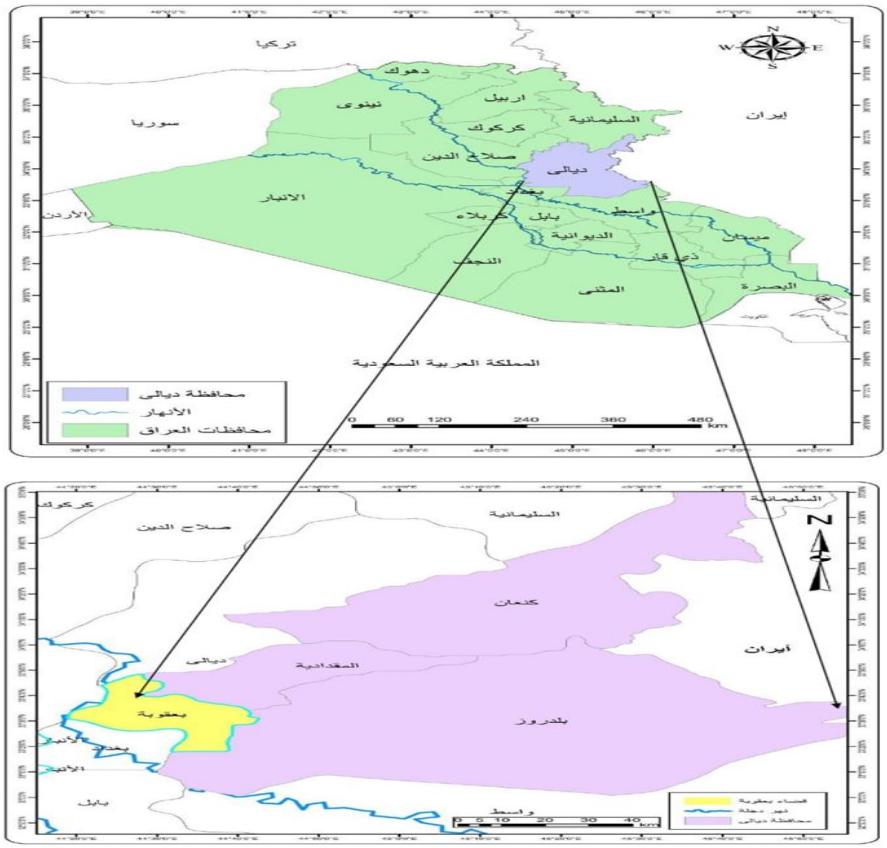

الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ديالى، قسم الخرائط، 2024م

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

اولاً: مفهوم الأمن الحضري

يعتبر مفهوم "الأمن الحضري" من بقايا الحرب الباردة ويعتقد أنه يرتبط بالحاجة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للأمن البشري في المدن التي يتمايز سكانها على أساس الطبقة والعرق والأصل، فهو مفهوم معقد ومتعدد الجوانب كما هو الحال بالنسبة لطبيعة المدن وتركيبها وتكوينها. والأمن الحضري لا يمكن اختزاله في قمع الجريمة والحد منها، وإنما هو مفهوم معقد التركيب: فهو يرتبط مع مشاكل أخرى مثل: الصحة، والتعليم، نوعية البيئة التخطيط الحضري، حركة المرور والطرق. ويتضمن كذلك تضارب المصالح وخاصة فيما يتعلق بتقاسم الفضاء والزمن في المدينة، مشاكل إدمان المخدرات، والتوترات العرقية، وغيرها من القضايا والمشاكل. إن عدم الأمان ليس فقط خوفا من السطو والسرقة، بل يمكن إن تنبثق عن كثير من الأخطار مثل أزمة المرور، والبيئة غير الصحيّة، وتدهور الأماكن العامة، وفوق كل هذا، الخوف من غياب المساعدة والنجدة عند الحاجة، وعدم تقديم خدمات الحماية أو الدعم عند حدوث المشاكل.

يعرف الأمن الحضري بأنه: (توفير حالة من الاستقرار والأمان في الفضاءات الحضرية، بما يضمن حماية السكان والممتلكات، وتنظيم الحركة والنشاطات داخل المدينة، وتقليل فرص حدوث الجرائم أو الاضطرابات التي تعيق سير الحياة اليومية.") (الشمري،2019، ص22)

ويعرف ايضاً بأنه (هو أحد مقومات التنمية الحضرية ويعني توفير الظروف والإجراءات التي تكفل حماية السكان داخل المدينة، وتعزيز قدرتهم على ممارسة أنشطتهم دون خوف، مع الحد من مظاهر الجريمة والفوضى في البيئة الحضرية. (السرحان،2015، ص12)

عرفته منظمة الأمم المتحدة (UN-Habitat، 2018) بأنه:

(جملة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى جعل المدينة آمنة وشاملة وقادرة على مواجهة كافة الأزمات، من خلال التعاون بين السلطات الامنية و منظمات المجتمع المدني). UN-Habitat، 2018 ، (p44)

ابعاد الأمن الحضري:

1. البُعْد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
2. البُعْد الاقتصادي: ويهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، وضمان بيئة مستقرة وآمنة من اجل الاستثمار والتجارة.
3. البُعد الاجتماعي: ويعني توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
4. البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
5. البُعْد البيئي: الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.
6. البعد الامني المباشر: يتمثل في مواجهة التهديدات المسلحة والجريمة المنظمة.
7. البعد العمراني: توفير فضاءات حضرية منظمة وآمنة كالأسواق والشوارع والاحياء السكنية. (وزارة الداخلية العراقية،2019، ص5)

ثانياً: مفهوم إعادة الإعمار الحضري

وهي عملية شاملة الغرض منها هي اعادة بناء وتأهيل البنى التحتية وجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في المدن بعد فترة الحرب أو الكوارث أو الأزمات الأمنية، اذ هي ليست مجرد عملية ترميم، بل انها تمثل مشروع حضري متكامل لإعادة إحياء المدن وتعزيز قدرتها على الصمود. (هادي،2023، ص6)

عناصر الإعمار الحضري:

1. البنى التحتية: (بناء الطرق، والجسور، وشبكات الماء والكهرباء).
2. الخدمات العامة: (المدارس، والمستشفيات، والمراكز الخدمية).
3. الإسكان: معالجة أزمات السكن الناتجة عن الدمار الذي اصاب الوحدات السكنية أو بسبب النزوح.
4. الانشطة الاقتصادية: اعادة الأسواق والمصانع الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة.
5. الفضاءات العامة: المنتزهات، والساحات، والمراكز الثقافية. (مرزا،2012،ص12)

حيث أشار البنك الدولي في عام(2019) الى ان نجاح اعادة الاعمار الحضري في المدن العراقية يعتمد بالدرجة الاساس على الربط بين الجانب الامني والاستثمار من خلال اشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات.

ثالثاً: العلاقة بين الامن الحضري واعادة الاعمار الحضري

تتصف العلاقة بين الامن الحضري والاعمار الحضري بالتكامل والدور المتبادل من خلال:

- الامن شرط أساسي لعملية الاعمار:

حيث لا يمكن لأي مشروع إعماري أن يبدأ أو يستمر دون ان تتوفر بيئة آمنة ومستقرة، إذ أن المستثمرين واصحاب الشركات يحتاجون إلى ضمانات أمنية قبل الدخول في مشاريع طويلة الأجل.

- الإعمار وسيلة لتعزيز الأمن:

لاشك من ان لتحسن الخدمات العامة وتوفر فرص العمل وتطور المشهد العمراني، اثر كبير في انخفاض دوافع الجرائم والتوترات الاجتماعية.

- الاعمار حلقة تفاعل إيجابي: يتحقق الأمن عندما يبدأ الإعمار فيزداد رضا افراد المجتمع ويتحسن الأمن أكثر مع استمرار عملية التنمية. (وزارة لتخطيط العراقية،2021، ص15)

المبحث الثالث

الإطار الجغرافي والتاريخي لمدينة بعقوبة

1. الموقع الجغرافي

تقع مدينة بعقوبة في الجزء الشمالي الشرقي من العراق، وتمثل المركز الإداري لمحافظة ديالى. وتبعد عن مدينة بغداد حوالي (60 كم) باتجاه الشمال الشرقي، وتقع على ضفاف نهر ديالى الذي يتفرع من نهر دجلة، تتوسط المدينة شبكة مواصلات مهمة تربطها ببغداد من جهة الغرب، وبالمحافظات الشمالية من جهة الشمال، ومن الشرق مع الحدود الإيرانية، هذا الموقع جعلها عقدة لتجمع المواصلات الاستراتيجية، لكنها في نفس الوقت عرضت المدينة لصراعات متكررة بسبب اهمية موقعها من الناحية العسكرية والتجارية. (محمود،2022، ص18)

2. المساحة والامتداد العمراني

بلغت مساحة مدينة بعقوبة مايقارب (45 كم^2) ضمن حدود البلدية لها، إلا أن امتدادها الحضري الفعلي قد تجاوز هذه المساحة بسبب التوسع العشوائي والضغط السكاني الذي تعاني منه منطقة الدراسة، لاسيما بعد احداث عام (2003)، بسبب الهجرة الداخلية سواء من المناطق الريفية المجاورة أو من المناطق التي عانت من الحروب الطائفية باتجاه مركز مدينة بعقوبة، مما ادى الى ظهور احياء سكنية جديدة على أطراف المدينة، تفتقر الى خدمات البنى التحتية. (ضاري،2022، ص18)

3. الخصائص الطبيعية

تقع المدينة ضمن منطقة السهل الرسوبي المنبسط يتخللها نهر ديالى وبعض الفروع المائية، اما مناخها فهي تقع ضمن المناخ شبه جاف، الذي يتميز بصيف شديد الحرارة تصل درجة حرارته(45) م°وشتاء بارد قليل الامطار ومتذبذبة، يتراوح معدلها السنوي بين (200–350 ملم/ سنوياً)، الا انه بالرغم من شحة وتذبذب نهر ديالى، نتيجة التغيرات المناخية من جهة و تحكم دولة المنبع (ايران) من جهة اخرى، الا انه يعد المصدر الرئيسي الذي تعتمد

عليه المدينة لجميع النشاطات الاقتصادية والحياتية، كما تتمتع منطقة الدراسة بتربة رسوبية خصبة ملائمة للزراعة، مما جعلها تشتهر ببساتين الحمضيات والنخيل سابقًا.

أما من حيث عدد السكان فقد تبين من معطيات جدول (1) ان عدد سكان بعقوبة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لعام (2007) قد بلغ (627) ألف نسمة، بمعدل نمو بلغ(3.1٪) الا ان هذا النمو السكاني تأثر بعدة عوامل لعل اهمها النزوح الداخلي بسبب الاضطرابات الأمنية، والهجرة السكانية من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل، ليصل في عام(2017) الى(609) الف نسمة، في بلغ عدد السكان في عام (2024) مقدار(790) الف نسمة نتيجة عودة السكان بعد استقرار الأوضاع الأمنية نسبيًا بعد عام(2017) م.

جدول(1) التقديرات السكانية لقضاء بعقوبة للمدة من (1997–2024) م

السنة	عدد السكان/ الف نسمة	معدل النمو٪
1997	456	–
2007	627	3.1
2017	609	0.28
2024	790	1.57

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات السكانية لقضاء بعقوبة للمدة (1997–2024) م

شكل(1) التقديرات السكانية لقضاء بعقوبة للمدة من (1997-2024) م

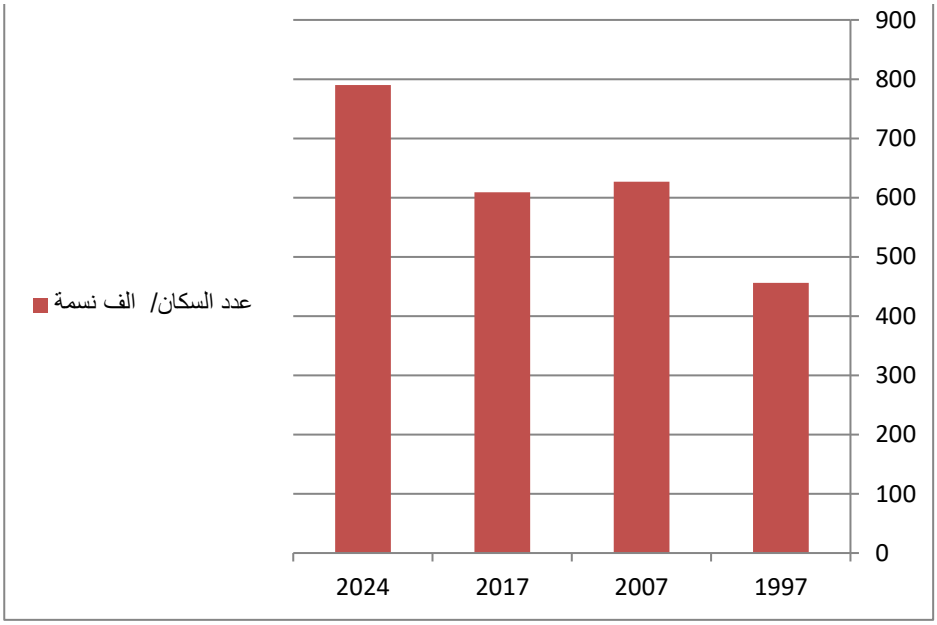

الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (1)

4. الأهمية الاقتصادية

تشكل مدينة بعقوبة سوقًا محلياً مهماً في محافظة ديالى، اذ تعتمد عليها جميع الاقضية والنواحي المجاورة، لبيع المنتجات الزراعية والصناعية، اذ يوجد فيها العديد من الاسواق المركزية مثل سوق بعقوبة الكبير، بالرغم من ذلك الا ان هذه الاسواق قد تضررت الأنشطة الاقتصادية فيها بشكل كبير بعد عام (2003) بسبب الانفلات الأمني، لكنها عادت تدريجيًا مع مشاريع الإعمار. (حسون،2017، ص6)

6- الأهمية الاستراتيجية: قرب منطقة الدراسة من العاصمة بغداد جعلها خط دفاع استراتيجي لعدة مراحل تاريخية، كما ان موقعها الحدودي مع إيران نشأت على اثره حركة التجارة الدولية، مما أكسبها بعداً اقتصادي جعلها هدفًا للتجاذبات السياسية والأمنية في المنطقة، كما لعب موقع المدينة دورًا محوريًا في الأحداث الأمنية بعد عام (2003)، إذ كانت من أكثر المدن العراقية تعرضًا للهجمات المسلحة والعمليات الإرهابية.

7- التحولات التاريخية

شكلت مدينة بعقوبة مركزاً ادارياً وزراعياً مهماً خلال العصر العثماني، وتوسعت تدريجياً خلال العهد الملكي والجمهوري كمركز حضري لكنها بقت محتفظة بطابعها الزراعي، أما بعد عام (2003) دخلت هذه المدينة في مرحلة عدم الاستقرار الامني الشديد ، مما ادى الى تراجع دورها الزراعي والاقتصادي لتتحول الى ساحة من النزاعات الطائفية التي اثرت بشكل واضح على نسيجها العمراني والاجتماعي، كذلك تعرضت المدينة ما بين عام(2014-2017) الى سيطرة (داعش) على اجزاء من محافظة ديالى ، مما ادى الى نزوح سكاني من المناطق التي عانت من الانفلات الامني نحو مدينة بعقوبة، تسبب ذلك في ضغط سكاني شديد نتيجة هذا النزوح الداخلي، أما ما بعد عام(2018) فقد بدأ الاستقرار الامني يعود بالتدريج الى المدن الاخرى وظهرت مرحلة جديدة في محاولات للاعمار، الا انها كانت محدودة نتيجة استمرار بعض التحديات الامنية، أما في الوقت الراهن فأن المدينة تعاني من مشكلات حضرية عديدة ، كالتوسع العشوائي الذي ادى الى حدوث خلل في توزيع الخدمات داخل المدينة وضعف في خدمات البنى التحتية، لاسيما في شبكات الصرف الصحي المتهالكة وشبكات الماء والكهرباء، فضلا عن تراجع في النشاط الزراعي بسبب شحة المياه ،فضلا عن التوسع العشوائي في مدينة بعقوبة، بسبب ضعف كوادر البلدية وعدم وجود تصميم أساسي وانتشار الرشوة والمحسوبية في اغلب دوائر المحافظة ومنها البلديات والتخطيط العمراني مما تسبب في استمرار النمو والتوسع العشوائي والتهام مساحات إضافية من البساتين وتحويلها الى أراضي للاستعمال السكني او التجاري، بالإضافة الى ما تعانيه المدينة من تلوث بيئي بسبب الكثافة السكانية العالية و ضعف الخدمات البلدية في المدينة.

المبحث الرابع

الاثار والتحديات الأمن الحضري على إعادة الإعمار الحضري في مدينة بعقوبة

اولاً: أثر الامن الحضري على المجالات الخدمية والعامة:

لاشك من ان الأمن الحضري يمثل المحرك الرئيسي لأي عملية إعمارية حضرية، إذ لا يمكن تنفيذ المشاريع الخدمية أو العمرانية في بيئة مضطربة امنيًا، في مدينة بعقوبة، اتضح أن مسار الإعمار الحضري في مدينة بعقوبة قد ارتبط بشكل مباشر بدرجة الاستقرار الامني، حيث كلما ساد الأمن تحركت معه عجلة الاعمار، وكلما تدهورت الاوضاع الامنية توقفت معها المشاريع الاعمارية. وفيما يلي جدولا يوضح اثر الامن المجالات الخدمية في فترات الانفلات والاستقرار الامني. جدول (2)

جدول(2) اثر الامن الحضري على المجالات الخدمية والعامة في مدينة بعقوبة

اثر الامن على	الانفلات الامني	الاستقرار الامني
البنى التحتية	تعرضت الجسور للتدمير أو الإغلاق بسبب العمليات العسكرية، مما عزل بعض الأحياء وأعاق الحركة الاقتصادية	سمحت بإعادة تأهيل الطرق الرئيسة مثل طريق (بعقوبة – بغداد) وصيانة بعض الجسور على نهر ديالى.
خدمة الكهرباء	شهدت سنوات العنف (2003–2020) تعرض الشبكات للتخريب المتكرر.	بعد عام (2018) شجع الاستقرار الامني على مد شبكات جديدة وتحسين خطوط الكهرباء.
التعليم	أثناء الفوضى الأمنية، استخدمت بعض المدارس كمقرات عسكرية أو هُجرت بالكامل.	بعد تحسن الوضع الأمني، أعيد فتح عشرات المدارس التي كانت مغلقة، وتم ترميم بعضها.
الصحة	تعرض الكادر الطبي للاستهداف، مما أدى إلى هجرة عدد كبير منهم.	إعادة تأهيل مستشفى بعقوبة العام وتزويده بالأجهزة.
الأنشطة الاقتصادية (الأسواق)	كان السوق شبه مهجور في المدة (2003–2007) بسبب التفجيرات.	سوق بعقوبة الكبير عاد للنشاط بعد 2018 بفضل الاستقرار الأمني، ليكون مركزًا للتجارة المحلية.
الزراعة	بسبب التوسع العمراني العشوائي والتلوث أثّرا سلبًا.	الاستقرار ساعد على عودة بعض النشاط الزراعي في بساتين بعقوبة
الاستثمار	امتنعت الشركات المحلية والأجنبية عن الاستثمار في فترات الانفلات الأمني.	بدأت بعض المشاريع السكنية الصغيرة بالظهور.
العمران والإسكان	.توسع البناء العشوائي في أطراف المدينة دون توفر خدمات بنى تحتية.وتزايد الطلب على السكن بسبب النزوح، مما أدى إلى ضغط عمراني كبير.	نشأت مجمعات سكنية مثل مجمع الإسكان شمال المدينة،اذ بدأت مشاريع تنظيم بعض الأحياء، خصوصًا بعد (2020)

المجتمع المحلي (الهجرة والنزوح)	شهدت المدينة أكبر موجات نزوح داخلية، مما غيّر من بنيتها السكانية.	إلى عودة آلاف العوائل النازحة إلى أحيائها.

ثانياً: التحديات والمعوقات أمام إعادة الإعمار في مدينة بعقوبة

بالرغم من التحسن الأمني النسبي الذي شهدته مدينة بعقوبة بعد عام (2017) ، إلا أن عملية اعادة الاعمار لم تكن بالمستوى المطلوب تحقيقه، مقارنة بحجم الدمار والاحتياجات العمرانية في المنطقة، والسبب يعود الى جملة من التحديات والمعوقات الامنية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي جعلت مسار عملية الاعمار بطيئة ومعقدة. وتتلخص هذه التحديات بالاتي:

1. التحديات الأمنية

على الرغم من تراجع العمليات الإرهابية الواسعة النطاق، إلا ان بعض الخلايا المسلحة ما زالت تنشط في أطراف بعقوبة، لاسيما في المناطق الزراعية، مما يهدد استقرار المدينة،اذ توجد مناطق نائية يصعب السيطرة عليها بشكل كامل، مما تشكل مصدر قلق دائم،فضلا عن فترات العنف الطويلة تركت أثاراً نفسية واجتماعية جعلت بعض السكان مترددين في العودة او الاستثمار.

2. التحديات الاقتصادية

تتمثل في ضعف الميزانية المحلية والاعتماد الكبير على التمويل المركزي من بغداد أدى إلى بطء المشاريع، بالإضافة الى غياب الاستثمار الاجنبي، كون المستثمرون يترددون في الدخول الى مدينة بعقوبة بسبب السمعة الامنية الهشة، حتى مع وجود تحسن امني نسبي، فضلا عن انكماش الاقتصاد المحلي بسبب تراجع الزراعة والصناعات الصغيرة، مما ادى إلى تضاؤل قدرة السكان على المساهمة في عملية الاعمار.

3. التحديات العمرانية والخدمية

تمثلت هذه التحديات بالبنى التحتية المتهالكة من شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي التي بحاجة الى اعادة بناء شبه كامل، كذلك الطرق الداخلية ما تزال متضررة وتفتقر إلى الصيانة المستمرة، بالاضافة الى التوسع العشوائي للمدينة الذي ادى إلى خلل في توزيع الخدمات وظهور احياء تفتقر الى التخطيط المركزي ، مما صعب من عملية الاعمار،

كما ان تدهور البيئة الحضرية المتمثلة بالنفايات، والتلوث، وضعف المساحات الخضراء جميعها شكلت عائقًا أمام تحسين جودة الحياة في مدينة بعقوبة.

4. التحديات الاجتماعية

تركزت هذه التحديات بالنزوح والهجرة، اذ لازالت بعض الاحياء شبه فارغة، اذ لم يعد جميع النازحين إلى المدينة، مما يخلق فجوة عمرانية واجتماعية، فضلا عن ارتفاع معدلات الفقر مما دفع الشباب إلى الهجرة او العمل غير المنظم بدل المشاركة في عملية الاعمار، بالإضافة الى تعدد الانتماءات السياسية والاجتماعية في مدينة بعقوبة والذي ادى إلى خلافات تعيق توحيد الجهود نحو اعادة الإعمار.

5. التحديات المؤسسية والادارية

بسبب ضعف التخطيط الحضري وغياب الخطط الاستراتيجية الشاملة لعملية الاعمار للمدينة جعل الجهود مشتتة ومجزأة، بالإضافة الى الفساد الاداري الذي كان عائقاً امام تنفيذ الكثير من المشاريع، مما ادى الى فقدان ثقة السكان، كذلك ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن عملية الاعمار سواء كانت هذه الجهات محلية ـأو مركزية، أو دولية، ادى الى تضارب اولوياتهم.

يشير البحث (أثر الأمن الحضري على إعادة الإعمار الحضري في بعقوبة) إلى أن مدينة بعقوبة تمثل انموذجًا واضحًا لتأثير الوضع الأمني على التنمية الحضرية، اذ بالرغم من غياب الأمن ادى إلى شلل كامل في عملية الاعمار، الا ان الاستقرار الأمني النسبي فتح الباب امام عودة الحياة الحضرية، وان كان بوتيرة بطيئة، لذلك، فإن مستقبل بعقوبة كمدينة قابلة للحياة يعتمد بالدرجة الاساس على ترسيخ الأمن الحضري بوصفه مدخلًا أساسياً لأي تنمية عمرانية مستدامة.

الاستنتاجات:

توصل البحث الى عدة استنتاجات لعل اهمها:

1. أظهرت تجربة مدينة بعقوبة أن أي محاولة لإعادة الإعمار في ظل غياب الأمن مصيرها الفشل، إذ أن فترات الانفلات الأمني (2003–2010 و2014–2017) ترافقت مع توقف شبه كامل لجهود الإعمار.
2. ان الاستقرار الأمني يسرّع عملية الإعمار، اذ شهدت الفترات (2011–2014 و2018–2023) استقرارًا نسبيًا ارتبطت بعودة الحياة للأسواق، ترميم الطرق، فتح المدارس، وظهور مشاريع سكنية.
3. ان الأمن والإعمار عملية متبادلة وان تحسن الأمن يؤدي إلى تنشيط الإعمار، والإعمار بدوره يعزز الأمن عبر خلق فرص عمل وتحسين البيئة الحضرية.
4. بالرغم من التحسن الأمني، فإن استمرار بعض الخروقات وبؤر التوتر في أطراف بعقوبة يشكل تهديدًا لأي عملية إعمار شاملة.
5. ضعف التمويل، التوسع العشوائي، والبيروقراطية عطلت جزءًا كبيرًا من المشاريع حتى في فترات الاستقرار الأمني.
6. النزوح والبطالة والهجرة أثرت بصورة مباشرة على البنية السكانية وأعاقت عودة النشاط العمراني إلى مستواه الطبيعي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تعزيز الأمن الحضري من خلال تكثيف الانتشار الأمني في احياء المدينة واطرافها، ولا يقتصر على مركز المدينة.
2. اشراك المجتمع المحلي في صياغة برامج أمنية تعزز من ثقة المواطنين والقوات الأمنية.
3. اعداد خطط إعمارية حضرية شاملة لمدينة بعقوبة تتحدد فيها الاولويات على المدى القصير والبعيد.
4. معالجة ظاهرة التوسع العشوائي للمدينة من خلال تنظيم الأراضي وتوفير وحدات سكنية بديلة ومخططة.

5. الاستثمار في مشاريع البنى التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الصرف الصحي) باعتبارها الركيزة لاي عملية إعمارية.
6. تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص المحلي من خلال منح تسهيلات وقروض للمستثمرين، وجذب الاستثمار الاجنبي من خلال توفير ضمانات أمنية وتشريعية.
7. دعم الانشطة الزراعية والتجارية في المدينة لإعادة دورها الاقتصادي التقليدي.
8. العمل على إعادة دمج النازحين من خلال توفير سكن وخدمات وفرص عمل، وإطلاق برامج تنموية هدفها الاساسي خفض معدل البطالة والفقر.
9. تعزيز التماسك الاجتماعي عبر انشطة ثقافية وتربوية ومجتمعية.
10. تقوية دور المؤسسات المحلية في بعقوبة ومنحها استقلالية أكبر في إدارة ملف الإعمار، ومحاربة الفساد الإداري والبيروقراطية من خلال آليات رقابية فعّالة.
11. تعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والمنظمات الدولية (UN، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

المصادر والمراجع:

1. الاقرع، اياد احمد (الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.
2. الجهاز المركزي للإحصاء، (2022). المؤشرات السكانية والاقتصادية لمحافظة ديالى.
3. حسون، ع. ح. (2017). تأثير المشاكل التنظيمية التي تواجه شبكة النقل على النمو الحضري لمدينة بعقوبة. مجلة ديالى للعلوم الهندسية، العدد (10).
4. الدليمي، ر،خ.(2005).اثر النقل بالسيارات في البناء الوظيفي والعمراني لمدينة بعقوبة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية للبنات، جامعة ديالى، غير منشورة
5. السرحان، عبد الكريم. (2015). الجغرافية الحضرية: المفاهيم والأسس. عمّان: دار الثقافة.
6. الشمري، محمد خميس. (2019). الأمن الحضري في مدينة بغداد (رسالة ماجستير غير منشورة)
7. ضاري، ع. م. (2022). التخطيط الحضري وأثره في الحد من الجريمة – دراسة تحليلية لمدينة بعقوبة. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، 4(94).
8. محمد، توفيق محمد(2007)، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا،نابلس ، فلسطين.
9. محمود، ذ. ع.، & جميل، م. ت. (2022)، الاستثمار في المواقع الأثرية ودورها في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة لقضاء بعقوبة – محافظة ديالى، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، 3(100).
10. مرزا، م. ع. (2012). اتجاهات النظام الحضري في العراق 1957–2010. Journal of Planner and Development، No. 26 . جامعة المستنصرية.
11. هادي، خ. ع.، & ستار، ح. ع. س. (2023). تحليل مكاني للآثار العمرانية للاستقطاب الحضري في مدينة بعقوبة. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، 3(96).

12. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات السكانية لقضاء بعقوبة ،2024.
13. وزارة التخطيط العراقية، (2021). تقرير التنمية الحضرية في محافظة ديالى. بغداد.
14. وزارة الداخلية العراقية، تقرير عن ابعاد الامن الحضري في المناطق الساخنة،2019.
15. وزارة الزراعة، مديرية زراعة ديالى، قسم الخرائط،2024.

16.Al-Dulaimi ، S. H. (2021). Urban security challenges and post-conflict reconstruction in Iraqi cities. Journal of Urban and Regional Studies ، 14(2) ، 55–73.
17.United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Iraq stabilization and resilience program: Annual report 2023. Baghdad: UNDP
18.UN-Habitat. (2018). Annual Progress Report 2018. United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat).